لتعيين ذلك وأجيب بأن المقتبس في مفهوم الفعل المعين أن المبهم فلو عين
خرج عن أصله ومنعه غلا في المشتقات أو يقال وهو الأحسن لما كان
الملاحظ أولا في المشتقات هو الذوات جاز دخول التعيين فيها بخلاف
الأفعال **قوله** بتا الفاعل أي الدالة على من تعلق به الفعل تعلق قيام به
أو نحوه وقوع عليه وليس المراد التا التي هي فاعل اصطلاحا ولغة والا خرجت
التا في نحو ليست فإنها اسم للفعل اصطلاحا وليست فاعلا اصطلاحا
وهو ظاهر ولا لغة لأن الفاعل لغة من وقع منه الفعل ومدلول التاء
منفي عنه الفعل بما ذكرناه فيندفع الدور الذي أورده وهو أنه أخذ
الفاعل في علامة الفعل وقد أخذ الفعل فيما سيأتي في تعريف الفاعل
ووجه اندفاعه أن الفاعل المأخوذ في علامة الفعل من تعلق به الفعل لا الفاعل
الاصطلاحي الذي أخذ في تعريفه الفعل لكن يرد عليه أنه يصدق على
التاء من أنت فيما قام لأن تا أنت فإنها تا الفاعل لأنها منسوبة إليه فلا
يصح جعلها من علامات الفعل فكان عليه أن يقول بتا ضمير الفاعل كما
قال صاحب التصريح لكن مع هذا الإيراد **قوله** متكلما كان قلتنا قال نحو
البهوتي صنيعه كالصريح في ضبط التا في كلام المصنف بالضم على
أنها تا المتكلم حيث أوقع المتن مثالا لقوله متكلما والأولى جعله
بالفتح والدراية تقتضي الضبط لكل ما يشمله الإطلاق ويصح إرادته
من الضم والفتح والكسر وهذه طريقة المحققين ولعل الشارح المعرب
إنما خالف الرواية والدراية نظرا للداعي والأشنس فذلك هو
المتكلم والضم **قوله** الساكنة قال الشنواني إنما سكنت للفرق بين تا
الأفعال وتا الأسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل **قوله** والا
حتراز بالأصالة عن الحركة العارضة قال البهوتي كان الظاهر أن يقول وأدخل
بقوله أصالة التاء في نحو قالت امة الخ فإنها وإن كانت متحركة الآن لكن

العروض

العروض ونحو هذه العبارة مما بعد أعلى من قبيل أصالة مدخل لا مخرج الا أن يجاب بما أجاب
به شيخنا الشنواني من أن المراد والاحتراز بالأصالة عن خصوص المتحركة
بالحركة العارضة كتاء قالت امة فتخرج بين يكون الاحتراز ... المراد بالاحتراز
التخمين لا الاحتراز المصطلح عليه الذي هو بمعنى الإخراج **قوله** بفتحها الخ لكن
كان الظاهر أن يقول المناسبة الالف بأن التخلص من التقاء الساكنين كما
يحصل بالفتحة يحصل بالكسرة بل الأصل فيه أن يكون بالكسرة **قوله** وإن كانت
غير إعراب أي حركة بناء كالمثال الأول والثالث أو حركة بنية كالمثال الثاني
قوله حرفية عسى أي قياسا على لعل بجامع الترجي **قوله** اسمية نعم
وفيه نظر فيه بأن تاء التأنيث الداخلة على كون مدخولها فعلا هي الدا
لة على تأنيث فاعل الفعل والفعل هنا للمدح أو الذم وفاعله المتكلم لا مد
لول المجموع بعده وأجيب بأن المراد الدالة على تأنيث الفاعل بحسب
الأصل الغالب ولا شك أن الأصل والغالب دلالتها على ذلك **قوله** أو ربما
وى نقل التاء الخ قال صاحب التصريح وهذا إن كان مسموعا فذاك والا
فاللغة لا تثبت بالقياس أقول أنت خبير بأن ناقله قائل بأن ما ذكر ليس من
ثبوت اللغة بالقياس كما يعرف ذلك من له أدنى معرفة بالأصول فيه أي
خالد علامة في فعل يصح دخولها ومن المعلوم أن مثل ذلك لا يتوقف على
سماع بل هو أمر قياسي والا لتوقف دخول التاء في كل جزئي من جزئيات
الفعل الماضي على ورود ذلك عن العرب إذ لا فرق بين تبارك وغيره من الأفعال
ولا قائل به تأمل **قوله** وباء افعلي بالقصر لضرورة الوزن وإنما لم يقل ويا
الضمير أو ياء المتكلم لأنها يشترك في لحاقها الاسم والفعل والحرف نحو مني
في أخي قاضي مني وبهذه العلامة رد على من قال أن ... أن هات بكسر
التاء وتعال بفتح اللام اسما فعل ... بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل قال اللقاني
في التصريح والصحيح أنهما فعلا أمر لدلالتهما على الطلب وقبولهما يا المخاطبة

قوله حرفية ليس أي قياسا على ما النافية بجامع النفي ع

Copyright © King Saud University